

إسرائيل ومبدأ الحق الإلهي: عندما يتطلب البقاء المقاومة

“من يجعلون الثورة السلمية مستحيلة سيجعلون الثورة العنيفة حتمية.”
- جون إف. كينيدي

مقدمة: عندما لا يحمي القانون بعد الآن

وُلد القانون الدولي لتقييد السلطة - لحماية الضعفاء وكبح الجبارين. لكن في حالة إسرائيل وفلسطين، انهار هذا الوعد. اليوم، يعمل القانون كدرع للمحتل وقفص للمحتلين.

يُقال للفلسطينيين إن المقاومة - سواء كانت سلمية أو مسلحة - غير شرعية. يتم إدانتهم سواء تظاهروا بدون سلاح أو قاوموا بالقوة. في الوقت نفسه، تنتهك إسرائيل القانون الدولي دون عقاب، بدعم من حلفاء أقوياء ومغطية بروايات الأمن والصدمة التاريخية.

يجادل هذا المقال بأن الشعوب، مثل الدول، تمتلك حقًا جوهريًا في الدفاع عن نفسها ضد الإبادة. كما يؤكد المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على حق الأمة في الدفاع عن النفس، يجب أيضًا الاعتراف بأن المشردين والمضطهدين لهم الحق في المقاومة. عندما يتم سحق الاحتجاج السلمي، ويُطبق القانون بشكل انتقائي، تصبح المقاومة ليس فقط مبررة - بل ضرورية للبقاء.

الإفلات من العقاب القانوني لإسرائيل وانهايار المعايير الدولية

على مدى عقود، انتهكت إسرائيل المبادئ الأساسية للقانون الدولي دون عقاب. حكمت محكمة العدل الدولية (ICJ) بأن احتلالها للأراضي الفلسطينية غير قانوني. تنتهك أنشطة الاستيطان المستمرة اتفاقية جنيف الرابعة. وحصارها لغزة - الذي وصفته منظمة العفو الدولية بالعقاب الجماعي - تسبب في أزمة إنسانية.

على الرغم من هذه النتائج، لم تترتب أي عواقب حقيقية:

- لا عقوبات، حتى بعد رأي المحكمة الاستشاري في عام 2024 الذي دعا إلى مراجعة العلاقات مع إسرائيل.
- لا أوامر اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية مرتبطة بمسيرة العودة الكبرى، على الرغم من الأدلة الواضحة على جرائم الحرب.
- لا تنفيذ للأحكام الدولية من قبل القوى العالمية.

القانون الدولي يعمل فقط إذا طُبق بشكل عالمي. عندما يعاقب الضعفاء ويحمي الأقوياء، يفقد شرعيته. يُطلب من الفلسطينيين اتباع القانون - لكن القانون لم يعد يحميهم.

مسيرة العودة الكبرى: عندما يُطلق النار على الاحتجاج السلمي

في عام 2018، انضم عشرات الآلاف من الفلسطينيين في غزة إلى مسيرة العودة الكبرى - سلسلة من الاحتجاجات السلمية التي طالبت بالحق في العودة إلى ديارهم الأنسابية وإنهاء الحصار. لم يكن رد إسرائيل حوارًا، بل نيران القناصة. بحلول نهاية عام 2019:

- قُتل 214 فلسطينيًا، من بينهم 46 طفلًا،
- أصيب أكثر من 36,000، العديد منهم بإعاقات دائمة،
- بُترت 156 أطرافًا،
- أصيب 27 بالشلل بسبب إصابات في العمود الفقري.

وجدت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أن معظم من تم إطلاق النار عليهم لم يشكلوا تهديدًا وشيكا، وأن سلوك إسرائيل يشكل على الأرجح جرائم حرب.

ومع ذلك - لا عقوبات. لا اعتقالات. لا محاكمات. نظر العالم بعيدًا.

إذا كان الاحتجاج السلمي يُقابل بالرصاص، فأى نظام أخلاقي أو قانوني يمكن أن يطالب باللاعنف؟ في مواجهة هذا، المقاومة ليست تطرفًا - إنها الملاذ الأخير للمهجورين.

مبدأ الحق الإلهي وعودة الحصانة السيادية

غالبًا ما تستند تبريرات إسرائيل للسيادة اليهودية الحصرية على فلسطين التاريخية ليس فقط إلى القانون الحديث ولكن إلى الوعد الإلهي - أن الله منح هذه الأرض للشعب اليهودي. هذا الادعاء الديني، المدعوم على نطاق واسع من قبل الإنجيليين الأمريكيين، يغذي السياسة والإفلات من العقاب. تُستخدم آيات مثل “سأبارك من يباركونك” (التكوين 12:3) لتقديس عنف الدولة.

هذا يعكس مبدأ الحق الإلهي الذي كان يستخدمه الملوك لتبرير السلطة المطلقة:

- الحق في فرض الضرائب بشكل تعسفي،
- الحق الأولي (حق السيادي في الانتهاك)،
- السلطة لإعلان شخص ما خارجًا عن القانون، مما يجرده من جميع الحماية القانونية.

في ذلك النظام، كان الملك هو القانون - وكان من يقاومون ليسوا مواطنين، بل مجرمين. اليوم، يواجه الفلسطينيون واقعًا مشابهًا. تعمل إسرائيل كسيادي فوق القانون. يُعامل الفلسطينيون، المجرمون حتى بمقاومتهم الرمزية، كخارجين عن القانون - شعب يُسمح باستخدام أي قوة ضدهم.

هذا ليس معاداة للسامية - إنه رفض للاستحقاق الصهيوني

لكن هذا ليس اليهودية. تعلم اليهودية العدالة، وليس الغزو. يطالب الأنبياء بالرحمة، وليس الهيمنة:

“أنا الرب؛ قد دعوتك بالبر... وسأجعلك عهدًا للشعب، نورًا للأمم.”

- إشعياء 42:6

تتطلب الأخلاق اليهودية الحقيقية التواضع والعدالة والتعاطف مع المضطهدين. تحول الصهيونية لفكرة "الاختيار" إلى استحقاق ليس امتدادًا لليهودية - إنه خيانة لها.

الأنساب الجينية وقانون العودة: تناقض ديني حديث

يُمنح قانون العودة (1950) في إسرائيل أي يهودي - يُعرف بأنه أي شخص لديه جد يهودي أو متحول إلى اليهودية - الحق في الهجرة والحصول على الجنسية، بغض النظر عما إذا كان هو أو أسلافه قد عاشوا في الأرض من قبل. في المقابل، يُمنع الفلسطينيون الذين طُردوا في عامي 1948 و1967 - والذين يمكن للكثير منهم تتبع أنسابهم في فلسطين لآلاف السنين - من العودة.

يُصاغ السياسة كاستجابة لاضطهاد اليهود. لكن دلالاتها الدينية تعكس تفكير الحق الإلهي: بعض الناس مستحقون للأرض بحكم الهوية الدينية؛ والبعض الآخر، حتى الذين وُلدوا عليها، ليسوا كذلك.

تتحدى الأبحاث الجينية هذا الادعاء. لقد أظهرت دراسات جينومية أن المسيحيين الفلسطينيين والعديد من المسلمين الفلسطينيين هم أحفاد مباشرين للسكان اللوطين القدماء، بما في ذلك الكنعانيين والإسرائيليين الأوائل. ارتباطهم بالأرض أعمق ومستمر ومبني على المكان.

وبالتالي، فإن قانون العودة ليس فقط تمييزيًا - إنه متخلف تاريخيًا. يمنح امتيازات لأولئك الذين لهم ادعاءات دينية أو تشتمية بينما ينكر العودة لأولئك الذين لهم استمرارية أنسابية.

المقاومة كحق: البقاء والتقرير الذاتي

تؤكد المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة أن لجميع الدول حقًا جوهريًا في الدفاع عن النفس. لكن ماذا عن الشعوب بدون دولة؟ ماذا عن شعب تحت الحصار؟

الفلسطينيون ليسوا تهديدًا عسكريًا. إنهم شعب بلا دولة يواجهون:

- الاحتلال العسكري،
- التجزئة الإقليمية،
- النزاع المنهجي،
- التطهير العرقي.

يُحرمون من الماء والرعاية الصحية والتعليم والتنقل الأساسي. يُحاكم أطفالهم في محاكم عسكرية. عندما يحتجون سلميًا، يُطلق عليهم الرصاص. عندما يقاومون عسكريًا، يُطلق عليهم إرهابيون.

في هذا السياق، المقاومة ليست رفاهية - إنها ضرورة بيولوجية. إنها البقاء.

عندما يصبح القانون ظلمًا: المتمردون الذين أصبحوا أبطالًا

على مر التاريخ، عندما حمى القانون الظالمين وجرم المضطهدين، كسرت المقاومة تلك القوانين - وغيرت العالم:

- نيلسون مانديلا، سجن كإرهابي، فاز لاحقًا بجائزة نوبل للسلام.
- روزا باركس، أُلقي القبض عليها بسبب العصيان المدني، أشعلت حركة.
- كلاوس فون شتاوفنبرغ، أُعدم لمحاولته قتل هتلر، يُكرم الآن كبطل.

في عصر الملوك، كان المتمرّدون خارجين عن القانون - جُردوا من جميع الحقوق، وطاردتهم الدولة. لكن هؤلاء المتمردين هم من أنهوا الحصانة السيادية وأنجبوا العدالة الحديثة.

عندما لا يخدم القانون الشعب بعد الآن، فإن التمرد ليس جريمة - إنه أساسي.

الخاتمة: نهاية الأعذار، عودة العدالة

غالبًا ما يُقال إن إسرائيل يجب أن تُفهم من خلال صدمة الهولوكوست. أن مخاوفها متجذرة في الاضطهاد، وأن قسوتها هي رد فعل دفاعي. وبالفعل، غالبًا ما يأخذ القانون الخلفية في الاعتبار - تمامًا كما قد يوازن القاضي بين طفولة عنيفة لمدعى عليه.

لكن مر 77 عامًا منذ الهولوكوست. إسرائيل ليست طفلًا مصابًا بصدمة - إنها قوة عظمى إقليمية مسلحة نوويًا، تحتل ملايين.

قد تفسر الصدمة السلوك. لكنها لا تعفي منه إلى الأبد.

عندما يصبح الفرد المصاب بصدمة معتديًا، يتدخل القانون. عندما تصبح دولة مصابة بصدمة مجرمة متكررة، يجب على العالم أن يتصرف.

إذا كان للقانون الدولي أن يعني شيئًا، يجب أن يُطبق على الجميع. إذا كان السلام ممكنًا، يجب أن يبدأ بالعدالة. وعندما تُسد المسارات السلمية - عندما يصبح القانون أداة للقمع - تصبح المقاومة واجبًا.

إذن، القتال للخلف ليس جريمة. إنه التزام أخلاقي. إنه فعل بقاء. إنه اللحظة التي يصبح فيها الخارج عن القانون عادلاً.